آثار جائحة كورونا كوفيد-19 على مصادر تمويل التنمية الدولية

The effects of the COVID-19 pandemic on international development financing sources

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي
المعهد الدبلوماسي- قطر
nowzad_ alhiti@hotmail.com

م. صبحي عبد الغفور جروان المولى
جامعة الأنبار – رئاسة الجامعة
Subhi.allheety@uoanbar.edu.iq

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول النشر	تاريخ النشر
22/ 3/ 2021	11 / 5/ 2021	3 / 4/ 2022

https://doi.org/10.34009/aujeas.2022.178843

المستخلص :

شهد العالم خلال العام 2020 ظهور جائحة كورونا كوفيد -19 التي كانت لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وصحية وباتت تشكل أزمة مركبة أثرت على كافة الدول الغنية والفقيرة، ولايزال العالم يجابه تحديات هائلة مع ارتفاع حجم الخسائر البشرية، إذ توفي أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من مختلف مناطق العالم، وبقاء عشرات الملايين من البشر خارج أسواق العمل، يحدث هذا في ظل حالة اللايقين من إمكانية تعافي الاقتصاد العالمي من هذه الجائحة غير المسبوقة.

كما أصيب الاقتصاد العالمي بالشلل التام، إذ حقق معدل نمو سالب بلغ (3.3-%)، وتعرضت معظم اقتصادات العالم إلى الانكماش الذي قاد إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل مؤلم وغير متكافئ وتدني معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات الفقر بسبب انخفاض حجم التدفقات المالية من الدول الغنية المانحة إلى الدول النامية لاسيما الفقيرة منها، الأمر الذي سينعكس سلباً على جهود الدول لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ويأتي هذا البحث بغية التعرف تداعيات أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد الكلي العالمي، وبيان حجم التغير في مسار التدفقات المالية الدولية من استثمارات أجنبية مباشرة ومساعدات إنمائية دولية وتحويلات نقدية للعاملين التي أصبحت تمثل أهم مصادر تمويل التنمية الدولية بشكل كبير.

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المؤشرات ذات الصلة بمصادر التمويل الإنمائي الدولي بمختلف أنواعها، وذلك بالاعتماد على بيانات تقارير المنظمات والهيئات الدولية لاسيما تقرير افاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير التحويلات والهجرة، وتقرير مؤشرات التنمية العالمية، علاوة على تقرير العون الإنمائي الدولي.

الكلمات المفتاحية: *جائحة كورونا، التنمية الدولية، المساعدات الإنمائية، القروض، الاستثمارات الأجنبية المباشرة.*

Abstract

During the year 2020, the world witnessed the emergence of the Corona Covid-19 pandemic, which had economic, social and health repercussions and became a complex crisis that affected all rich and poor countries, and the world is still facing enormous challenges with the high volume of human losses, as more than three million people died from different regions. The world, and tens of millions of people remain outside the labor

markets, this is happening in light of the uncertainty of the possibility of the global economy recovering from this unprecedented pandemic.

The global economy was also completely paralyzed, as it achieved a negative growth rate of (-3.3%), and most of the world's economies were subjected to a recession that led to a painful and disproportionate rise in unemployment rates, low economic growth rates, and an increase in poverty rates due to the decrease in financial flows from countries The rich donor to developing countries, especially the poor ones, which will negatively affect the efforts of countries to achieve the United Nations goals for sustainable development 2030, and this research comes in order to identify the implications of the impact of the Corona pandemic on global macroeconomic indicators, and to indicate the size of the change in the path of international financial flows from foreign investments. Direct, international development aid and cash transfers to workers, which have become the most important sources of international development financing.

This study will rely on the descriptive and analytical approach in analyzing the indicators related to the various sources of international development finance, depending on the data of the reports of international organizations and bodies, especially the World Economic Outlook Report, the Global Investment Report, the Remittances and Migration Report, the World Development Indicators Report, in addition to the report International Development Aid.

Key Words: *Corona pandemic, international development, development aid, loans, foreign direct investment.*

المقدمة:

أصبحت الأزمات التي تحصل في العالم تنتقل هي أو أثارها بشكل تلقائي من دولة لأخرى، وذلك بحكم الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي والتحررية التي افرزتها العمولة، وتكون الاقتصادات الهشة ذات الطبيعة الأحادية وخصوصاً الريعية أكثر عرضة للحرج من الاقتصادات القوية المرنة ذات القدرة والقابلية على التكيّف مع الأزمات المحلية أو الدولية، كما ان هناك العديد من الازمات غير الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الحياة الاقتصادية ومنها ما يعرف بـ COVID-19، اذ اخذ ينشر المعاناة البشرية في جميع أنحاء العالم، فهو معديًا اقتصاديًا كما هو طبيًا، إذ قالت المفوضية الأوروبية في 4 مارس 2020 أن كل من دولتي إيطاليا وفرنسا معرضتان للانزلاق في حالة ركود اقتصادي، وتشير احدى التقديرات في صحيفة بلومبرج إلى أن الخسائر المحتملة للفايروس قد تصل إلى (2.7) ترليون دولار، ومن هنا أتت اهمية البحث في بيان تأثيرات فايروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد العالمي، استنادا إلى الفرضية المتمثلة بوجود علاقة سببية مباشرة بين اثار فايروس كورونا والاقتصاد العالمي بما ينعكس بشكل سلبي على المؤشرات الكلية للاقتصاد.

المبحث الأول: أثر كوفيد -19 على مؤشرات الاقتصاد الكلي العالمي:

تُعد الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصادات العالمية غير مسبوقة في مشهد الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العظيم (1929-1933)، كما أنها تختلف عما حدث في الأزمة المالية 2008 التي كانت أزمة مالية بامتياز بينما الأزمة الحالية هي ازمة اقتصاد حقيقي، إذ تضررت كافة القطاعات الإنتاجية، وفيما يلي بيان بأهم اثار جائحة كوفيد -19 على مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر التضخم والحساب الجاري ومؤشر صافي الاقتراض.

أولاً- الأثر على النمو الاقتصادي:

بعد أن حقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره (2.8%) 2019 شهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة (-3.3%) عام 2020 نتيجة للإغلاقات والتدابير الاحترازية التي اتبعتها جميع دول العالم لإبطاء وتيرة تفشي فايروس كورونا والتي أثرت على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية، وكان حجم الانكماش في الاقتصادات المتقدمة البالغ (-4.7%) أكبر من نظيره في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية البالغ (-2.2%) لعام 2020.

شكل (1) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد العالمي للفترة (2010-2022) %

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2021

ويلاحظ من الشكل أعلاه بأنه المتوقع أن يحصل نمواً اقتصادياً موجباً في الاقتصاد العالمي بنحو (6.0%) عام 2021 وفي الاقتصادات المتقدمة (5.1%). أما في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فمن المتوقع أن تحقق نمواً اقتصادياً بنحو (6.7%) وذلك نتيجة للتعافي التدريجي الذي حصل وساهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات من خلال تقديم الدعم على صعيد المالية العامة والسياسات النقدية.

ويتفاوت حجم الانكماش الاقتصادي بين مناطق العالم المختلفة فبلغ أعلى مستوى له في أمريكا اللاتينية (-7.0%) والكاريبي، وأدنى مستوى في الدول الآسيوية الصاعدة والنامية (-1.0%)، كما بلغ الانكماش الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى (-2.9%) ونحو (-6.6%) و(-3.5%) في منطقة اليورو والولايات المتحدة على التوالي، وحققت أفريقيا جنوب الصحراء (-1.9%) والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (2) يوضح توقعات النمو لمناطق العالم المختلفة %

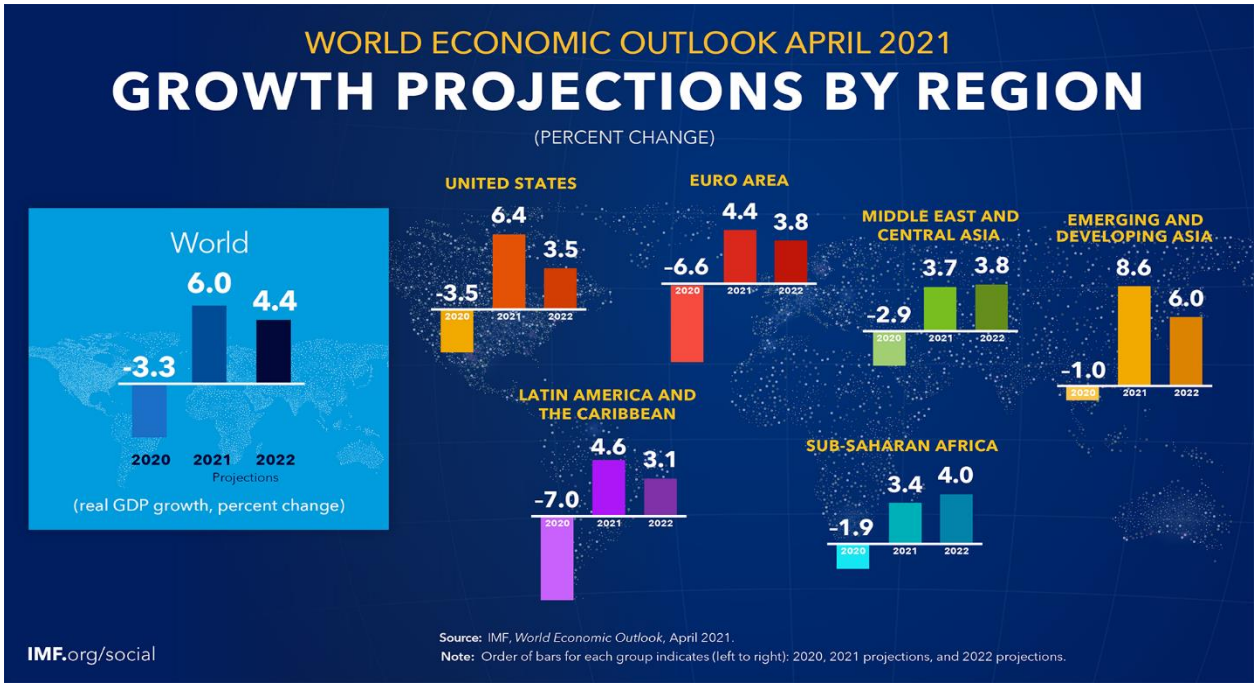

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2021

ويمكن إيجاز توقعات النمو في مناطق العالم خلال العام 2021 وفقاً للشكل أعلاه بالآتي [1]:

- **منطقة اليورو:** من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى 4.4% في 2021.
- **الولايات المتحدة:** من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة 6.4%، وذلك نتيجة لخطة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الإدارة الأمريكية الجديدة بقيمة 1.9 تريليون التي تم إقرارها في 5 مارس 2021. الشيوخ الأمريكي يمرر خطة بايدن لإنعاش الاقتصادي [2].

- **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:** ستقود الإجراءات والتدابير المتخذة لتنشيط الاقتصاد إلى تحقيق نمواً اقتصادياً بنسبة (4.6%).
- **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في المنطقة انتعاشاً اقتصادياً بنسبة (3.7%) وذلك نتيجة للمستجدات الإيجابية التي حصلت في سوق النفط.
- **اسيا النامية والصاعدة:** من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في المنطقة نمواً الأعلى على صعيد مناطق العالم بنسبة 8.6% في 2021، نتيجة للتدابير المتخذة التي قادت لزيادة الطلب على الاستهلاك ونشاط الخدمات، وزيادة حجم الاستثمار مما قلل من الآثار السلبية للجائحة.

- **أفريقيا جنوب الصحراء:** يبدو أن النشاط الاقتصادي في المنطقة في طريقه إلى تسجيل نمو اقتصادي بنسبة 3.4% في 2021.

أما على صعيد الدول المتقدمة فرادى، فقد حققت جميعها انكماشاً اقتصادياً باستثناء ايرلندا حققت نمواً بنحو (2.5%)، وتخطى الانكماش الاقتصادي نسبة (-8%) في كل من إسبانيا (-11%) وفي المملكة المتحدة (-9.9%) وفي إيطاليا (-8.9%) وفي فرنسا (-8.2%) وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فقد حققت (23) دولة نمواً اقتصادياً بلغ (43,4%) في غويانا كحد أقصى و(0.6%) في ملاوي كحد أدنى [3].

ثانياً- الآثار على معدل التضخم

انخفض متوسط التضخم معبراً عنه بمتوسط التغير في أسعار المستهلك في الاقتصادات المتقدمة حوالي (0.5) نقطة مئوية عند نهاية عام 2020، إذ بلغ نحو (1.4%) مقارنة بنحو إلى 1.5% عام 2019، في حين بقي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية عند مستوى (5.1%) في عامي 2019 و2020، والمتوقع أن ينخفض إلى (4.9%) عام 2021 بسبب هبوط الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية للسكان.

شكل (3) معدل التغير في استهلاك المستهلك " معدل التضخم " في الدول المتقدمة والنامية (2020-2021) %

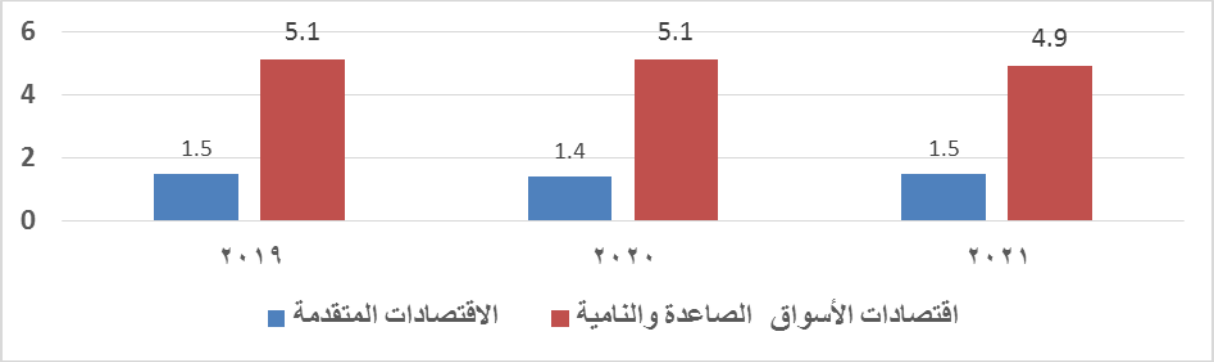

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2021

أما على مستوى المناطق والأقاليم، فقد شهدت جميع المناطق في العالم هبوطاً في معدلات التضخم باستثناء الشرق الأوسط ووسط آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، حيث ارتفع التضخم فيها من (7.4%، و8.5%) عام 2019 إلى (10.2% و10.8%) على التوالي. أما على صعيد الدول، فقد تخطى معدل التضخم في بعض الدول (20%) كما هو الحال في فنزويلا (2355%) وزيمبابوي (557.2%)، والأرجنتين (42%) وجنوب السودان (38%) وإيران (36.5%) واليمن (26.2%) وهاندروس (22.8%) وليبيا (22.3%) وانغولا (22.3%)، وأثيوبيا (20.4%) [4].

ثالثاً- ميزان الحساب الجاري:

شهد مؤشر ميزان الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً بنسبة (-48.6%) من (342.1) مليار دولار عام 2019 إلى (175.8) مليار دولار 2020، ومن المتوقع أن ينخفض في عام 2021 إلى (124.3) مليار دولار، وهذا الانخفاض يرجع إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري السلعي الذي يلعب دور المحرك الفعلي لتحقيق الحساب الجاري فائضاً أو عجزاً، بينما شهد ميزان الحساب الجاري ارتفاعاً بنسبة (275.9%) في الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، إذ ارتفع قيمة ميزان الحساب الجاري من (52.2) مليار دولار عام 2019 إلى (196.2) مليار

دولار عام 2020، والمتوقع أن ترتفع قيمة الحساب الجاري إلى (206.4) مليار دولار عام 2021 نتيجة للنمو المتوقع في الميزان التجاري السلعي ، والشكل التالي يُبين ذلك.

شكل (4) ميزان الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (2019-2021)

مليار دولار

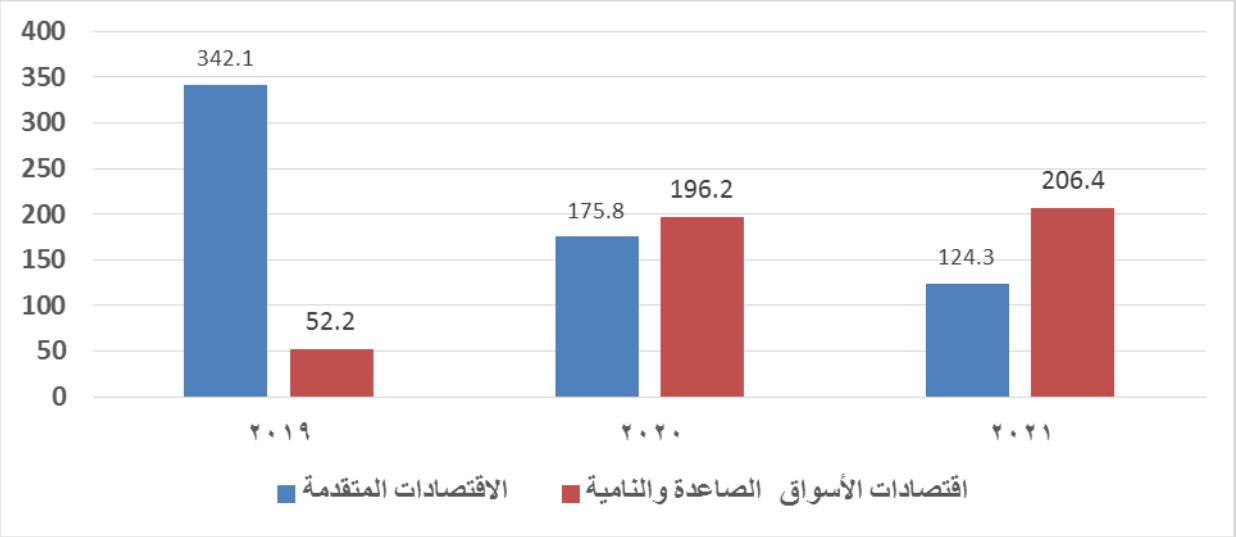

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2021, P.143

كما انخفض ميزان الحساب الجاري كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات للاقتصادات المتقدمة من (2.2%) في عام 2019 إلى (1.3%) عام، 2021، من المتوقع أن ينخفض على (0.8%) عام 2021، أما في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فكان الوضع مغاير تماماً إذ ارتفاع ميزان الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات من (0.6%) عام 2019 إلى (2.4%) عام 2020، والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (5) ميزان الحساب الجاري كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات (2019-2021) %

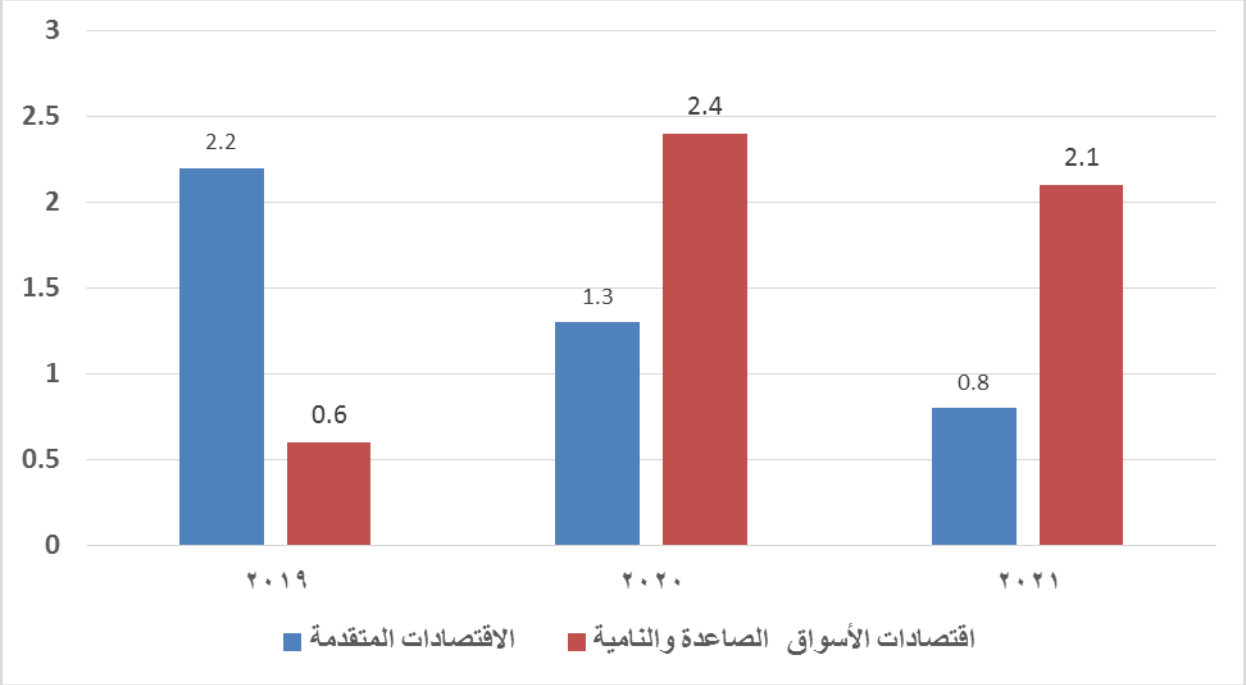

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2021, P.145

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الدولية في ظل جائحة كورونا

تُعد التدفقات المالية المنسابة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية المتمثلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية والتحويلات النقدية أحد أهم مصادر تمويل التنمية في العديد من الدول النامية لاسيما الدول الفقيرة التي تفتقر للموارد المالية الكافية لتنفيذ البرامج والخطط التنموية التي تستهدف إنجاز أهداف وغايات أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ولاشك فإن لجائحة كورونا تأثير سلبي على حجم التدفقات المالية على الصعيد العالمي، إذ تعرضت لهبوط كبير نتيجة لانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات النقدية للعاملين، علاوة على تدني الموازنات التي تخصصها الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الدولية، فيما يلي استعراض لمسار التدفقات في ظل جائحة كورونا:

أولاً- الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز مصادر التمويل الخارجي للتنمية في البلدان النامية فهو غالباً ما يفوق المساعدات الإنمائية الدولية أو تدفقات المحافظة الاستثمارية، كما أنه يلعب دوراً رئيساً في التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19.

ويلاحظ تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة على الصعيد العالمي خلال الفترة (2000-2015)، إذ ارتفعت من (1300) مليار دولار عام 2000 إلى قرابة (2034) مليار دولار عام 2015 أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (56.5%). لكنه سرعان ما انخفض بنسبة (40%) خلال الفترة (2015-2019)، حتى وصلت إلى نحو (1540) مليار دولار عام 2019.

شكل (6) تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً للفترة (2000-2020) مليار دولار

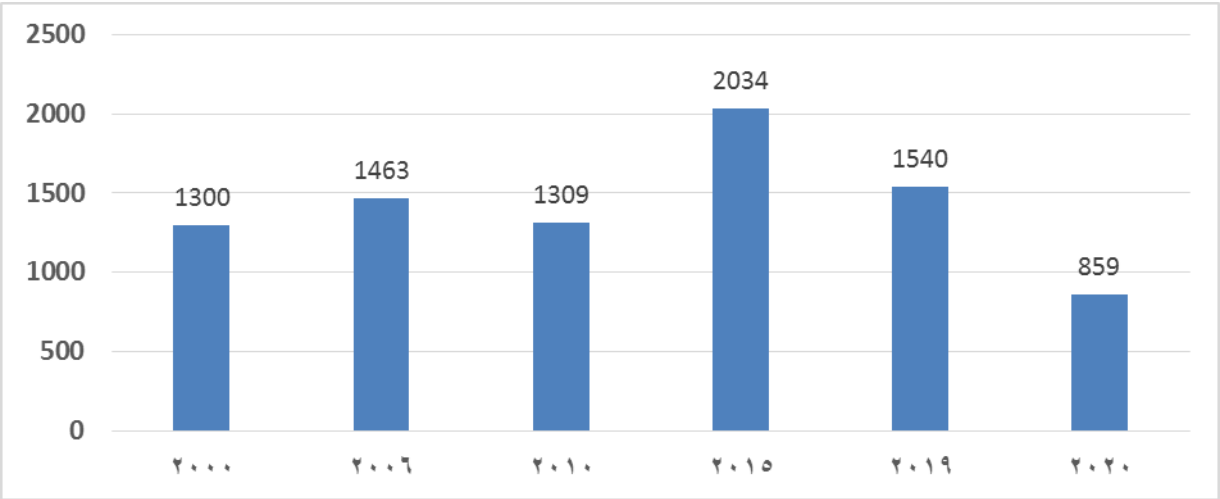

Source: United Nations Conference Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report, Various Issues

ويلاحظ من الشكل أعلاه هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2020 بنسبة (44.2%) من (1540) ترليون دولار عام 2019 إلى نحو 859 مليار دولار عام 2020. وانتهى الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عام 2020 أقل بـ (30%) بالمئة من المستوى المسجل إثر الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009، وفي مستوى غير مسبوق منذ تسعينات القرن الماضي.

ومن المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين (5 إلى 10%) إضافية خلال العام 2021، مع تواصل أزمة وباء كوفيد-19 التي أضرت بالاقتصادات، على أن يبدأ بالتعافي عام 2022 ببطء مصحوب بعدة عوامل من بينها تعافي الاقتصاد العالمي، تجديد مخزون راس المال، وإعادة هيكل سلاسل القيمة العالمية [5].

وغني عن البيان فإن المخاطر المحيطة بجائحة كوفيد-19 والفترة الزمنية التي يمكن أن تستغرقها حملات التلقيح والتباطؤ في صرف المساعدات الاقتصادية ستكبح تعافي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال العام 2021. ومن المرجح أن يبقى المستثمرون حذرين في تخصيص رأس مال لأصول إنتاجية جديدة في الخارج".

ومن المتوقع أن تستقطب الشركات الأوروبية أكثر من (60%) من صفقات التكنولوجيا من ناحية القيمة، لكن تشهد أيضا عدة اقتصادات نامية زيادة في الصفقات. وتستقطب الهند وتركيا "عددا قياسياً من الصفقات" في قطاعي الاستشارات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات. ويتركز شراء الشركات بشكل خاص في الاقتصادات المتقدمة (80%)، إذ أن الشركات الأوروبية "تزيد بشكل ملحوظ" من عمليات الاندماج والاستحواذ.

ويشير مشهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية إلى تضاعف هذه التدفقات بنحو (1.75) مرة ما بين عامي 2000و 2015، ثم سرعان ما انخفضت بنسبة 24.6% مقارنة بعام 2020 نتيجة لتداعيات جائحة كورونا.

شكل (7) تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدول النامية (2000–2020) مليار دولار

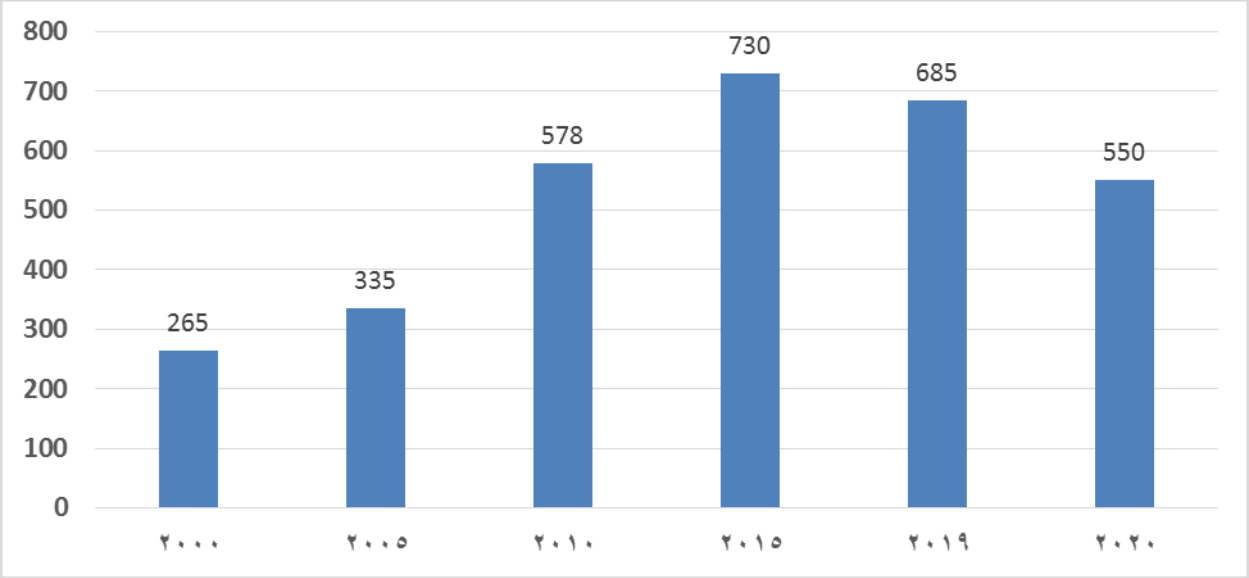

Source: United Nations Conference Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report, Various Issues

ويلاحظ ارتفاع حصة الدول النامية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصعيد العالمي من نحو (22%) كمتوسط للفترة (2000–2004) إلى (44.5%) عام 2019، وهذا يعكس الى حد كبير أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية في الدول النامية لاسيما الدول الأقل نمواً [6].

ويشير تقرير الاستثمار العالمي للعام 2020 إلى أن أفاق الاستثمار الأجنبي المباشرة في أقل البلدان نمواً الـ (47) رديئة للغاية. فهذه الفئة تعتمد اعتماداً شديداً على الاستثمار في الموارد الطبيعية، الذي يتأثر سلباً بصدمات أسعار النفط والسلع الأساسية. وستشهد الدول الأقل نمواً المعتمدة على السياحة أيضاً انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع. وقد انخفضت بالفعل في 2019 قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلن عنها، وزادت تقلصاً بنسبة (19%) خلال الربع الأول من عام 2020. وفي عام 2019 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان الأقل نمواً بنسبة (6%) لتصل إلى 21 مليار دولار، وشكلت من ثم (4.1%) من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وزاد حجم الاستثمار الأجنبي في أقل البلدان الأفريقية نمواً الـ 33 بنسبة (17%) ليصل أعلى مستوى له خلال ثلاث سنوات بمبلغ قدره (12.4) مليار دولار، بينما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الآسيوية التسعة الأقل نمواً للمرة الأولى منذ ثمان سنوات إلى (6,8) مليارات دولار، مما يشكل انخفاضاً بنسبة (27%). وشهد العديد من الاقتصادات المضيفة الأكثر تراجعاً شديداً في التدفقات الواردة [7].

وتجدر الإشارة إلى أنه بظهور فيروس كورونا سيكون هناك تأثير فوري على الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال انخفاض الاستثمارات في الأسهم، حيث سيوقف المستثمرون

الاستثمارات الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ، تشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ انخفضت بالفعل بنسبة (71%) في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020 من (6. 89) مليار دولار أمريكي إلى (26.2) مليار دولار أمريكي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وتمثل الاستثمارات في مجالات جديدة أكثر من 80% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، بينما تتم عمليات الدمج والاستحواذ في معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي [8].

ودفع الركود الاقتصادي الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة، علاوة على قيود وضعتها الحكومات على الاستثمار ضمن التدابير التي اتخذتها لمواجهة جائحة كورونا. ومن المتوقع أن ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة (45%) خلال العام 2020 وأن يفقد نحو (1.7) مليون شخص وظائفهم منهم (700) ألف من النساء، أي ما قدره (42) مليار دولار. وبناء على مراجعة الأرباح والخسائر والنفقات الرسمالية لأهم (5000) شركة متعددة الجنسيات حسب المنطقة والقطاع من المتوقع أن ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ما بين (21%) في حدها الأدنى و(51%) في حدها الأقصى عام 2020، بخسائر تتراوح ما بين (7.1) و(17.2) مليار دولار. ويتوقع أن ان يكون العراق، تليه مصر والسعودية وموريتانيا وتونس الأكثر تضرراً، فيما يتوقع أن تكون الكويت ولبنان الأقل تأثراً والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (8) تأثير كوفيد-١٩ على الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في الدول العربية%

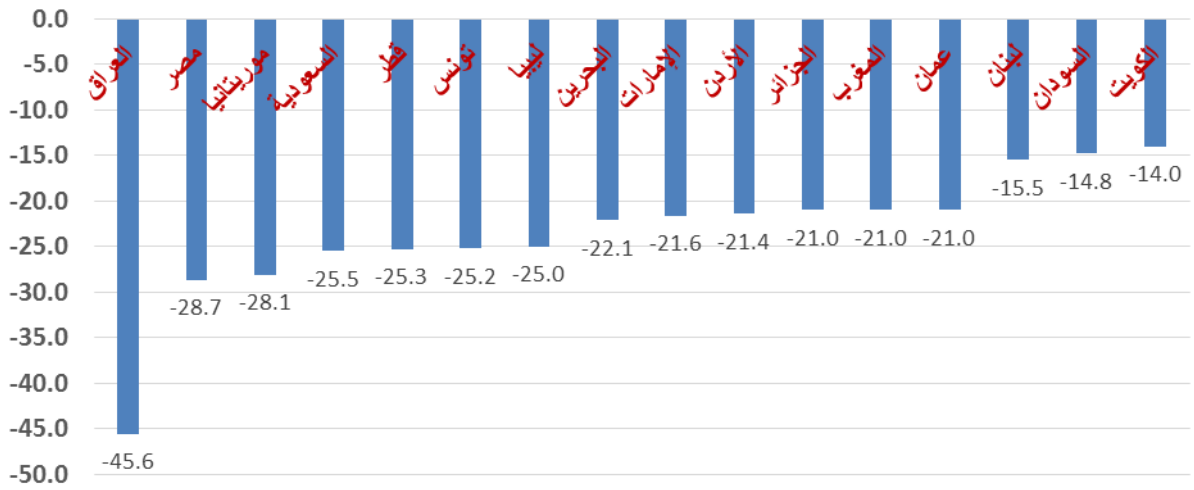

المصدر: تم إعداد الشكل من الباحثان بالاعتماد على:

Source: The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate Report 2000 in the Arab Countries, Kuwait, 2020, P.36

وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع القطاعي للخسائر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون غير متكافئ من حيث الحجم، ومن المرجح أن يتأثر قطاعا الصناعة والتعدين بشدة، ثم قطاعا البناء والتشييد والتعليم، مما سيكون له تداعيات خطيرة بحسب دور كل قطاع ونمط الاستثمار في توفير فرص العمل [9].

ثانياً– تدفقات التحويلات النقدية

تُعد التحويلات التي يرسلها العاملون في الخارج مصدراً رئيسياً لتمويل التنمية الدولية. كما تعتبر أكبر مصدر للتمويل الخارجي في العديد من البلدان الفقيرة، أضف إلى ذلك أنها كانت أقل تقلباً مقارنة بالمصادر الأخرى لحصيلة النقد الأجنبي في بلدان العالم النامي.

ويشير مشهد تدفقات التحويلات النقدية الداخلة إلى الدول النامية خلال العقدين المنصرمين إلى تزايد حجم هذه التدفقات التي وصلت أعلى مستوى لها عام 2019، إذ بلغت (548) مليار دولار أمريكي محققة زيادة بنسبة تقدر بنحو 372.4% مقارنة بعام 2002، حيث بلغ حجم التحويلات الواردة للدول النامية نحو (116) مليار دولار أمريكي. غير أنه مع مطلع عام 2020 الذي شهد جائحة كورونا والتي كان لها تداعيات كبيرة على العديد من الاقتصادات المتقدمة والغنية، إذ حققت انكماشاً في النشاط الاقتصادي الذي قاد إلى تسريح ملايين العمال وتقليص اجورهم الامر الذي قلل من حجم التحويلات النقدية للدولة النامية التي وصلت إلى (470) مليار دولار أي بانخفاض بنسبة (-7.3%) أي بقيمة (40) مليار دولار، ومن المتوقع أن تخفض التحويلات النقدية الواردة للبلدان النامية إلى (470) مليار دولار أمريكي عام 2021 والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (9) تدفقات التحويلات النقدية إلى الدول النامية (2002-2021) مليار دولار

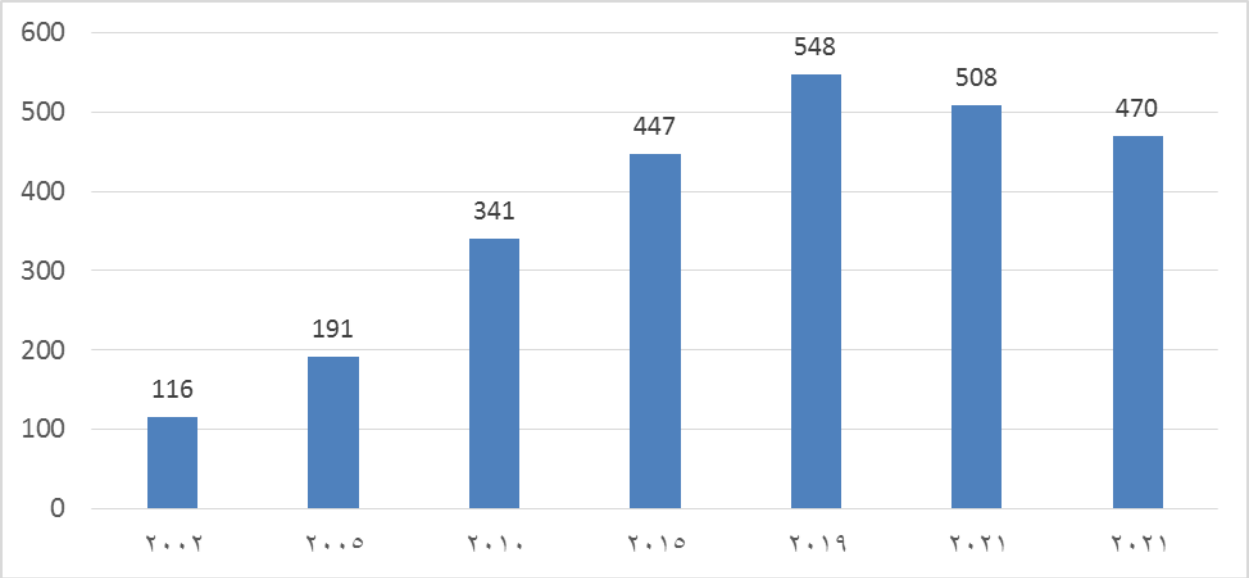

Source: world Bank, Migration and Remittance

وتعزى الزيادة الملحوظة في تحويلات العاملين في الخارج الى بلدانهم خلال الفترة (2002-2019) لعدد من العوامل من أبرزها، تزايد عدد العمالة المهاجرة حول العالم، وبوجه خاص، فيما بين الدول النامية وما ترتب عنه زيادة في دخولهم وانخفاض كلفة خدمات التحويلات في ضوء التحسن في البنية التحتية للصناعة المصرفية المساندة للتحويلات وانتشار شبكاتها عبر العالم. وهناك أيضاً التحسن النسبي في جمع البيانات المرتبطة بالتحويلات في ظل تزايد الوعي بأهميتها في دفع ومساعدة الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، بالإضافة إلى الاهتمامات الدولية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب [10].

ويلاحظ بأن التحويلات النقدية للقوة العاملة تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية، إذ تخطت نسبة (30%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 في كل تونغا وهايتي ولبنان وجنوب السودان، وتراوحت النسبة في بقية الدول ما بين (26.2%) في طاجكستان و(20.6%) في ليسوتو [11]، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل (١٠) التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ %

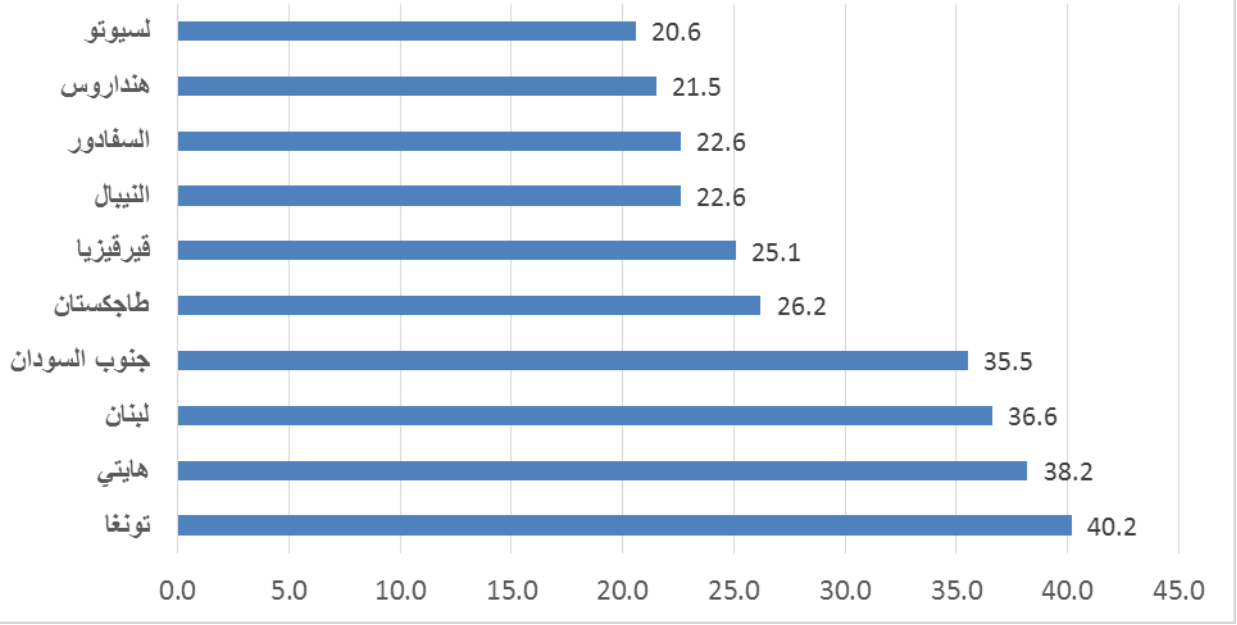

Source: *World Bank, Migration and Development Brief: Migration and Remittance Unit, 2020*

وتجدر الإشارة إلى التحويلات النقدية قد تخطت في (57) دولة هذه التحويلات (5%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وذهب معظمها إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. وعلى خلفية الأزمة الصحية الراهنة نتيجة جائحة كورونا، باتت الحاجة ماسة لهذا الدخل. وفي إبريل 2020، قدَّر البنك الدولي أن تحويلات العاملين في الخارج ستهبط بمقدار 20% في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. من جراء الجائحة في ظل الانكماش الذي أصاب البلدان التي تُشَغِّل عددا كبيراً من العاملين الوافدين [12].

وتلقي حالة العجز بظلالها على اقتصادات البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء بسبب جائحة كوفيد-**19**. غير أن تداعيات الصدمة الاقتصادية ستكون أكثر حدة في العديد من الدول منخفضة الدخل والهشة بسبب توقف تحويلات العاملين بالخارج التي تشكل شريان حياة للدول منخفضة الدخل والهشة، حيث تسهم في دعم الأسر وتوفير الإيرادات الضريبية التي تحتاجها هذه الدول بصورة ملحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه مقارنة بالأزمات الاقتصادية السابقة، تمثل هذه الجائحة تهديداً أكبر بالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الدخل من تحويلات العاملين بالخارج. ونظراً للطبيعة العالمية لهذه الأزمة، فإن البلدان المتلقية لن تشهد توقفاً في تدفقات التحويلات فحسب، بل ستنسحب منها تدفقات وستتسبب الجائحة في ضربة قاسية لتدفقات التحويلات قد يكون تأثيرها أسوأ مما جرى خلال الأزمة المالية لعام 2008، وهو ما سيحدث في نفس الوقت الذي تحاول فيه البلدان الفقيرة مقاومة أثر جائحة كوفيد-19 على اقتصاداتها، فالعاملون المهاجرون الذين يفقدون وظائفهم

سيرسلون تحويلات أقل إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية على الأرجح، كما ستفقد البلدان المتلقية مصدرا مهما للدخل والإيرادات الضريبية في وقت هي في أمس الحاجة إليه.

فمن مصلحة البلدان الغنية ألا يعود المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية وأن يتم توفير الموارد للبلدان الفقيرة لمساعدتها في التصدي للجائحة، وتسجل البلدان الغنية معدلات إصابة أعلى بكثير، وترتفع المعدلات لاسيما بين العاملين المهاجرين بسبب تردي الأوضاع التي يعملون ويعيشون بها، ومن المحتمل أن يجلب المهاجرون العائدون الفيروس إلى بلدانهم، وإذا ما حدث ذلك، ستصبح البلدان الفقيرة بيئة حاضنة يسيطر عليها الفيروس الذي سينتقل بانتقال اللاجئين الذين يسعون إلى العيش في بلدان جديدة، وبالتالي لن يتخلص العالم من الفيروس إلا بعد مرور عدة عقود، وتوجد ثلاثة إجراءات أساسية يتعين اتخاذها فوراً تتمثل بالآتي[13] :

أولاً– يتعين أن تحافظ البلدان المضيفة على استقرار وظائف العاملين المهاجرين في اقتصاداتها.

ثانيا، سيتعين مساعدة البلدان التي تستقبل المهاجرين العائدين في احتواء موجات تفشي الفيروس والتخفيف من حدتها والحد من تصاعدها.

ثالثا، نظرا لمحدودية الحيز المتاح للتصرف أمام حكومات البلدان الفقيرة، ستحتاج هذه البلدان إلى مساعدة المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين.

ثالثاً– المساعدات الإنمائية الدولية:

تمثل المساعدات الإنمائية إحدى أهم مصادر تمويل التنمية الدولية خلال العقود الخمسة المنصرمة إذ تعتمد العديد من الدول النامية على تلك المساعدات في تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التنموية لا سيما في مجالات التنمية البشرية والبنية التحتية، كما وتعد المساعدات الإنمائية الرسمية اليوم أحد مصادر التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

وتوجد ثلاثة أسباب لتقبل الدول النامية للمساعدات منها سبب رئيسي وسببين فرعيين، السبب الرئيسي هو السبب الاقتصادي والبعد التنموي، إذ تُعد المساعدات ركيزة أساسية وجوهرية في عمليات التنمية للدول النامية، حيث تعالج الندرة في الموارد المحلية، وتساعد في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد، علاوة على الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي.

أما السببين الفرعيين، فالأول ينبع من أن تكون هذه المساعدات لأغراض سياسية، على سبيل المثال المساعدات التي قدمت من الولايات المتحدة لدول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع مارشال لإعادة أعمار أوروبا، والمساعدات التي قدمت الى دول جنوب شرق آسيا في خمسينات وستينات القرن الماضي، وكذلك إلى منطقة أمريكا الوسطى والمساعدات المقدمة لدول الشرق الأوسط كمصر وإسرائيل والأردن لتثبيت دعائم الاستقرار والأمن بعد توقيع اتفاقيات السلام ، وأيضاً المساعدات التي قدمت لكل من العراق وأفغانستان بعد سيطرة الولايات المتحدة على البلدين وتغير نظم الحكم فيها، أما السبب الفرعي الثاني فهو الدوافع الأخلاقية، وتتمثل في أن تُؤمن الدول النامية بأن الدول المتقدمة التي تعيش في رفاهية تمد لها يد العون حتى تتقدم اقتصادياً وتحيا حياة كريمة، كما هو الحال في المساعدات المقدمة من الدول الاسكندنافية: السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا [14].

وتُبين تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية استمرار الالتزام الدولي للدول المتقدمة النمو بتقديم موارد مالية وتقنية وبشروط ميسرة لدعم الجهود الإنمائية للدول النامية، وقد شهدت المساعدات الإنمائية الدولية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العشرين سنة المنصرمة، إذ ارتفعت من نحو (48.7) مليار دولار عام 2000 إلى نحو (167.8) مليار دولار عام 2019، محققة بقرابة ثلاثة أضعاف ونصف [15]، والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (11) المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية الدولية المستلمة بالأسعار الجارية (2000-2020) مليار دولار

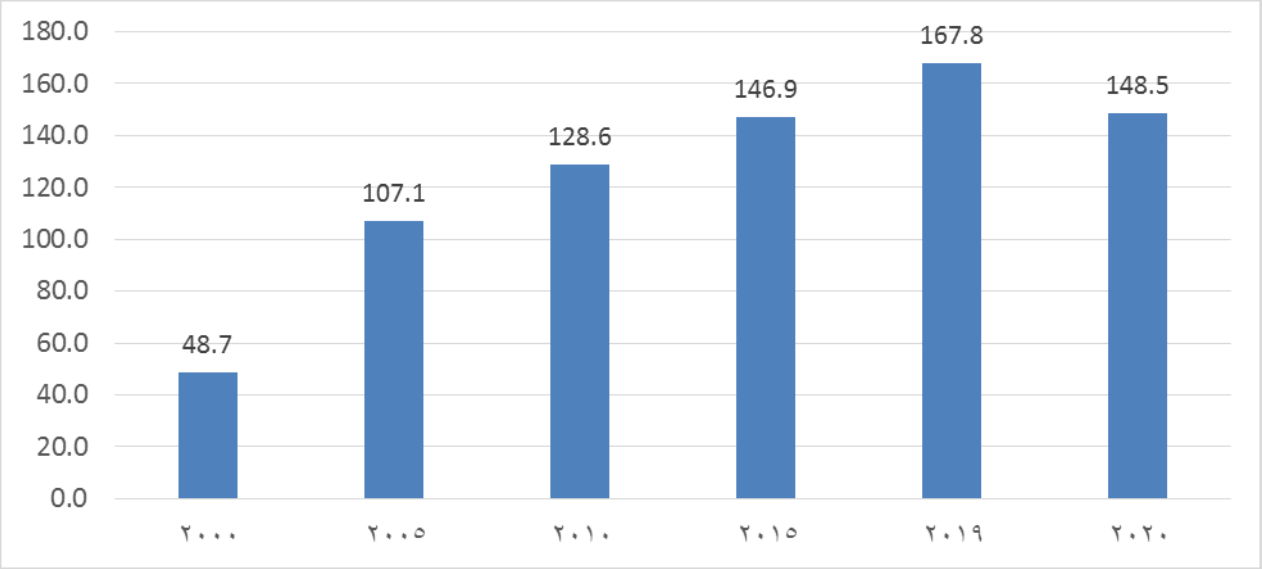

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD

ويلاحظ من الشكل أعلاه انخفاض حجم المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية بنسبة (-11.5%) في عام 2020 مقارنة بعام 2019 نتيجة لجائحة كوفيد -19 التي أثرت على اقتصادات الدول المانحة مما اضطرت إلى تخفيض المخصصات المالية التي ترصد للمساعدات في موازنتها لعام 2020.وكان أكبر تخفيض في ألمانيا بنسبة (-63.8%) والمملكة المتحدة بنسبة (-46.5%) الولايات المتحدة بنسبة (32.1%) [16]والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (1) المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من بعض دول " الداك" لعامي 2019و2020 مليون دولار

الدولة	2019	2020
بلجيكا	1,005	2,880
كندا	2,074	1,092
الدنمارك	1,273	1,302
المفوضية الأوروبية	9,402	9,393
ألمانيا	6,226	2,254
هولندا	3,722	1,885
نيوزيلندا	93	281
النرويج	2,364	3,152
إسبانيا	291	230
السويد	2,671	3,076
سويسرا	1,130	1,283
المملكة المتحدة	11,976	6,403

الولايات المتحدة	31,595	21,201

Development Initiatives, Aid data 2019–2020: Analysis of trends before and during Covid-19, February 2021, P.25

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن التدني الكبير في حجم المساعدات الإنمائية الدولية يرجع إلى قيام السلطات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بخفض التخصيصات المالية لموازنة المساعدات في عام 2020، وسيكون لذلك تداعيات كبيرة جداً على جهود الدول النامية وبالأخص دول أفريقيا جنوب الصحراء التي تعتمد عليها في تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 لاسيما فيما يتعلق بمحاربة الفقر والجوع والارتقاء بالخدمات العامة لاسيما الصحة والتعليم.

وبالمقابل فقد ارتفعت المساعدات المقدمة من دول الاتحاد الأوربي بزيادة تبلغ نسبتها (15%) بالقيمة الأسمية وتعادل (0.5%) من إجمالي الدخل القومي (GNI)، مقابل 0.41% في عام 2019، وفقًا للأرقام الأولية التي نشرتها الجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC). وقامت 15 دولة عضو بتحسين مساعدتها الإنمائية الرسمية بالنسبة إلى دخلها القومي الإجمالي بما لا يقل عن (0.01%) ، وهذه الدول هي: النمسا وبلجيكا وبلغاريا وكرواتيا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا والمجر ولاتفيا ومالطا ورومانيا وسلوفاكيا وإسبانيا والسويد. أما في قبرص واليونان، فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية كحصة من الدخل القومي الإجمالي بما لا يقل عن (0.01)نقطة مئوية [17].

وغني عن البيان فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يؤكدون بذلك على موقعهم كجهة مانحة رائدة في العالم، إذ يقدمون (46%) من إجمالي المساعدة العالمية، وقد حققوا بذلك قفزة كبيرة إلى الأمام نحو الوفاء بالالتزام بتوفير (0.7%) على الأقل من الدخل القومي الإجمالي الجماعي كمساعدة إنمائية رسمية بحلول عام 2030.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية الدولية لعام 2019 قد ذهب إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء، إذ استحوذت على حوالي (55.5) مليار دولار أي ما نسبته (33.1%) من إجمالي المساعدات على الصعيد العالمي، تليها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (29.1) مليار دولار وبنسبة (17.3%)، ثم دول جنوب آسيا (15.5) مليار دولار بنسبة (9.2%) والشكل التالي يُبين ذلك [18].

الشكل (12) التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية على الصعيد العالمي لعام 2019 مليار دولار

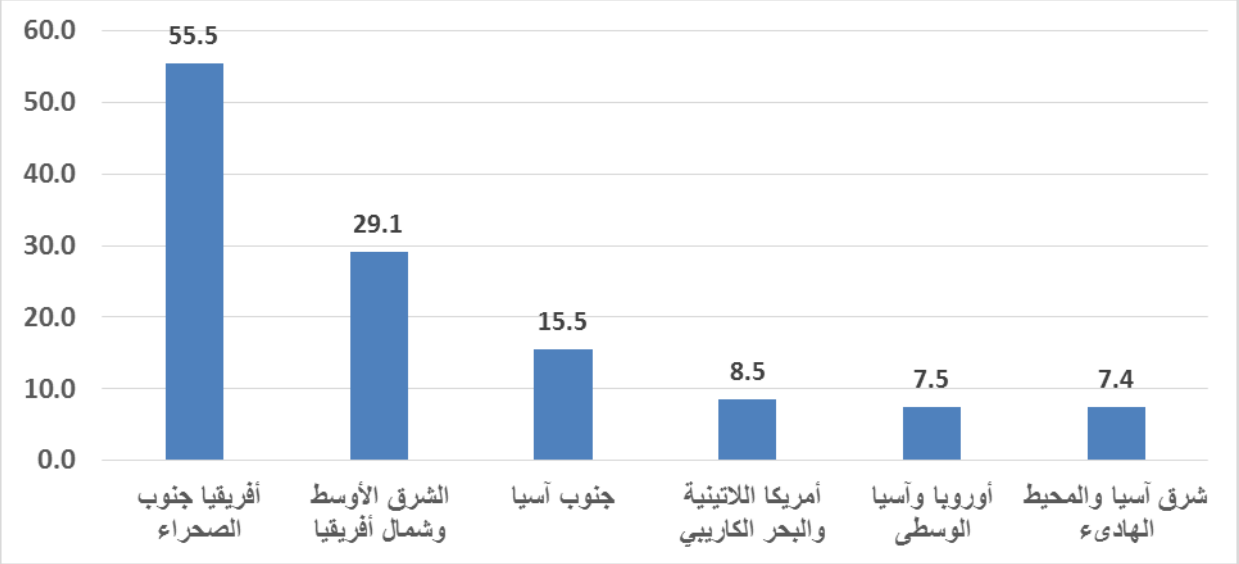

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.ZS

وعند النظر على توزيع المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية الدولية بحسب الدول، نجد بأن سوريا كانت الدولة الأكثر استلاماً للمساعدات لعام 2019، حيث تلقت (10.2) مليار دولار أي ما نسبته (6.1%)، تليها أثيوبيا (4.8) مليار دولار وبنسبة (2.9%)، ثم بنغلاديش (4.5) مليار دولار وبنسبة (2.7%)، فأفغانستان (4.3) مليار دولار وبنسبة (2.6%) والشكل التالي يُبين ذلك [19].

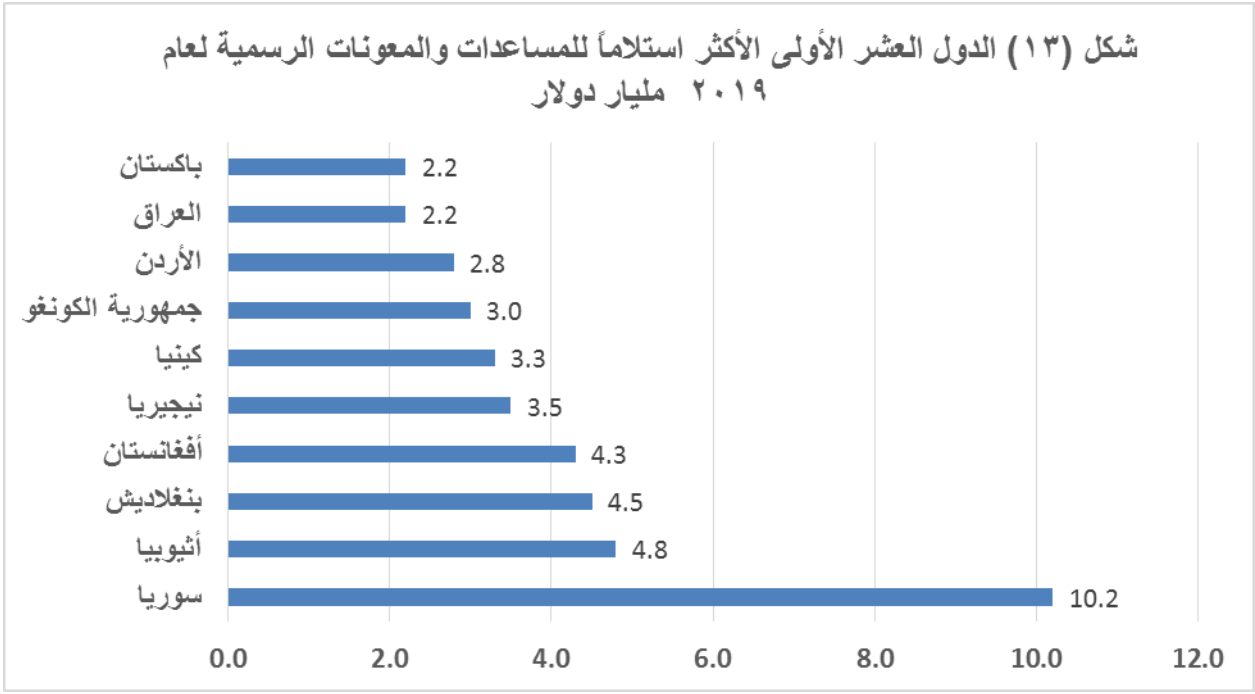

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD

وجدير بالذكر أن آثار الأزمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا ستكون بشكل خاص أكثر ضرراً وتأثيراً بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي كانت قدرتها على الصمود في وجه الأزمات والصدمات محدودة بالفعل والتي تمثل المساعدات

بالنسبة لها قوة تعويضية حيوية. وأوضح تحليل بيانات المعونات شبه الآنية الصادرة عن معهد IATI أن الالتزامات تجاه أقل البلدان نمواً من انخفض المانحون الثنائيون من حيث الحجم (بمقدار 6.4 مليار دولار أمريكي) ومن المؤسسات المالية الدولية كنسبة (من 59٪ من الالتزامات إلى 41٪ في عام 2020)، على الرغم من زيادة التعرض لصدمات الأزمة التي سببتها الجائحة.

تظهر في بيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات حجم التغييرات الإجمالية الهامة في المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2020، التي كان لها تأثيرات مختلفة على (85) دولة من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، التي شهدت انخفاضًا في الالتزامات في عام 2020؛ من بين هؤلاء، (48) دولة لاحظت انخفاضًا بأكثر من الربع. في المقابل، (31) دولة شهدت زيادة في الالتزامات في عام 2020[20].

لقد أصبحت **المساعدة الإنمائية الرسمية** ذات أهمية متزايدة؛ نظراً لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تُقدر بنحو (49%) [21] . ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة طفيفة في عام 2019 بنسبة (1.4%) إلى 152 مليار دولار، لكن الركود الاقتصادي طويل الأجل قد يؤدي لانخفاضٍ حادٍ في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. يمكن أن ينخفض المستوى الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2020 بمقدار (11 – 14)مليار دولار؛ استناداً على تأثير الركود على أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [22]، إذ يتعلق الأمر بسرعة التعافي الاقتصادي العالمي، ثم إنه من المحتمل حدوث انخفاض قدره (25) مليار دولار بحلول عام 2021[23].

ستكلف حماية (10%) من أضعف الناس في العالم، من أسوأ تداعيات الجائحة مبلغ 90 مليار دولار، وهذا يعادل أقل من (1%) من حزمة التحفيز العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، والتي تعادل (12) تريليون دولار التي نفذتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين [24]. في حالة عدم الحصول على النسبة المطلوبة من المساعدات الكافية لجهود لإغاثة والإنعاش؛ فإن تكلفة التقاعس عن العمل في مجالات الصحة العامة، والتغذية، والفقر، والرعاية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والتعليم، والحماية، والاقتصاد، والاستقرار، والصراع ستزداد أضعافًا مُضاعفة. يجب أن تُقدم هذه المساعدات في ضوء حقوق الإنسان، وبمقتضى إطار عمل الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لجائحة كورونا [25].

المبحث الثالث: تداعيات كوفيد-19 على التنمية العالمية

نتج عن جائحة كورونا تأثيرات اقتصادية واجتماعية عميقة أدت إلى تراجع هو الأول من نوعه في مستويات التنمية البشرية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وخلفت جائحة كورونا تأثيرات واسعة النطاق في كل مجال من مجال من مجالات التنمية بصورة لم تحدثها أي أزمة من قبلها كأزمة الكساد العظيم 1929-1933 والأزمة المالية عام 2008. ويمكن أيجاز أهم الآثار الاقتصادية للأزمة بالآتي:

أولاً-تزايد معدلات الفقر

انخفضت نسبة سكان العالم الذين في فقر مدقع من (15.7%) في عام 2010 إلى (10%) في عام 2015، غير أن وتيرة الحد من الفقر آخذة في التباطؤ في العالم ككل. وتشير تقديرات التنبؤ الآني إلى أن معدل الفقر العالمي في عام 2019 يبلغ (8.2%).

وحتى قبل تفشي جائحة كورونا، أشارت توقعات خط الأساس إلى أن (6%) من سكان العالم سيستمرون في العيش في فقر مدقع في عام 2030، ولن يتمكنوا من تحقيق غاية القضاء على الفقر، وعلى افتراض أن الجائحة ستبقى على

المستويات المتوقعة حالياً وأن النشاط سيرجع إلى ما كان عليه في عام 2019 ، فأن من المتوقع أن يكون معدل الفقر (8.8%) في عام 2020، وهذه هي المرة الأولى التي تتسارع فيها وتيرة انتشار **الفقر المدقع** العالمي منذ عام 1998؛ حيث إنه من المحتمل أن يسقط ما بين 88 مليون و115 مليون شخص مرة أخرى في براثن الفقر المُدقع؛ بسبب جائحة كوفيد-19، مع توقع أعداد إضافية تتراوح بين 23 مليون و35 مليون شخص في عام 2021؛ مما قد يؤدي إلى ارتفاع أعداد الأشخاص الجدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ما بين 110 ملايين و150 مليونًا. ومن المتوقع حدوث أكبر زيادة في الفقر المدقع في جنوب أسيا والدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى [26].

شكل (14) نسبة الأشخاص الذي يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم 2010-2015، التنبؤ الآني لعام 2019 وتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-19 وما بعدها (نسبة مئوية)

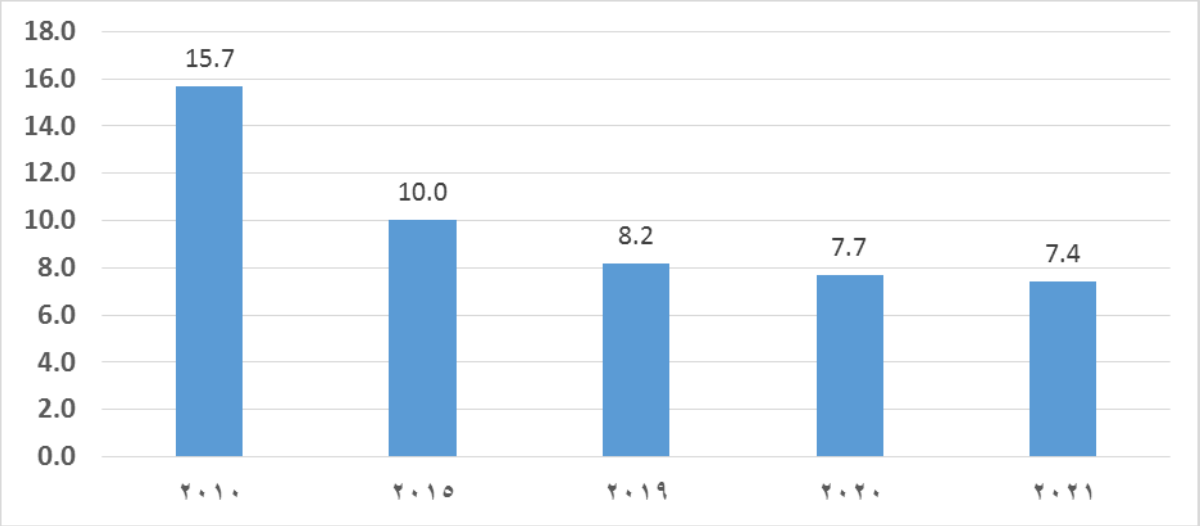

Source: United Nations, the Sustainable Development Report 2020, New York, 2020 P.24

وتجدر الإشارة إلى أنه من دون اتخاذ الحلول السياسية السريعة، يُمكن أن يصل معدل الفقر العالمي إلى (7%) في عام 2030، وذلك مقارنةً بتوقعات ما قبل حدوث الجائحة التي كانت تبلغ 3 في المائة [27]

وغني عن البيان فإن جائحة كورونا تسببت في حدوث انهيار اقتصادي؛ ،ذ انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% عام 2020، مما قضى على ثلاث إلى أربع سنوات من التقدم في الحد من الفقر، ففي بلد واحد من كل خمسة بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، يقل دخل الفرد اليوم عما كان عليه قبل عقد من الزمان، بل إن الضرر أشد وطأة على الدول الصغيرة والبلدان الهشة والمتضررة من الصراعات، ووفقاً لأحدث تقديرات البنك الدولي، من المتوقع أن تدفع الجائحة ما بين 55 و63 مليون شخص في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة إلى دائرة الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2021 [28].

ثانياً- التداعيات على أسواق العمل:

انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة العالمية بنسبة (2.2%) في العام 2020، إذ وصل إلى (58.7%). كما زادت البطالة العالمية بمقدار (33) مليون نسمة في عام 2020، مع ارتفاع معدل البطالة بنسبة (1.1%)، إذ وصلت

إلى نحو (6.5%). وتشير التقديرات (قبل الدخول في تدابير دعم حساب الدخل) إلى انخفاض دخل العمل العالمي بنسبة (8.3%) عام 2020 والتي تبلغ (3.7) ترليون دولار أمريكي أو (4.4%) من إجمالي الدخل العالمي. [29].

يشير تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية إلى أنه تم فقدان ما نسبته (5.2%) من ساعات العمل العالمية خلال الربع الأول 2020 بانخفاض من (5.6%) كما هو مقدر بالنسبة للربع الرابع من عام 2019، أي ما يعادل (150) مليون وظيفة بدوام كامل (48 ساعة عمل أسبوعياً). وتسبب التنفيذ الصارم لتدابير احتواء الجائحة في جميع أنحاء العالم في زيادة الخسائر في ساعات العمل إلى الذروة في الربع الثاني من عام 2020، يقدر الانخفاض بنسبة (18.2%) (أعلى من التقدير السابق بنسبة 17.3%) أي ما يعادل (525) مليون وظيفة بدوام كامل.

جدول (2) التقديرات الإجمالية والفصلية للخسائر في ساعات العمل، في العالم وفق فئة الدخل (نسبة مئوية)

الدول وفق فئات الدخل	2020	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2020
العالم	8.8	5.2	18.2	7.2	6.4
دول الدخل المنخفض	6.7	2.5	13.4	7.6	3.3
دول الدخل المتوسط المنخفض	11.3	2.5	29.0	9.3	4.5
دول الدخل المتوسط المرتفع	7.3	8.4	11.5	5.6	3.9
دول الدخل المرتفع	8.3	3.0	15.8	7.3	7.0

ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition, Geneva, 2021, P.6

قُدرت خسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم بحوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل مما يمثل انخفاضاً بنسبة (8.8%) في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019، كما ارتفع عدد السكان تحت خط الفقر بنحو 130 مليون نسمة خلال عام 2020[30]

وقد تأثر ما يناهز (80%) من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والمُقدَّر عددهم بنحو (2) مليار عامل تأثرًا كبيرًا بسبب تخفيض ساعات العمل؛ مما أدى لارتفاع مستوى الضعف داخل الأسرة، ويعمل الكثير في القطاعات الأكثر تضررًا، مثل خدمات الإقامة والطعام، والتصنيع والتجارة بالتجزئة، ولقد ألحقت الخسائر الاقتصادية الضرر بالنساء – بصورة أكبر – التي تشكل غالبية العمالة غير الرسمية وتمثل نسبة مفرطة من العمالة في هذه القطاعات على مستوى العالم.

ولن يقتصر الأمر على ذلك، فقد يؤدي استمرار الأزمة لمدة طويلة إلى تفاقم الضغوط في أسواق العمل في البلدان الغنية، وقد يفقد المهاجرون العاطلون عن العمل إقامتهم في البلدان المضيفة، ويضطرون للعودة إلى بلدانهم الأصلية. ومن المرجح أن ينضم هؤلاء إلى صفوف العاطلين في بلدانهم الأصلية في أسواق عمل تزخر بالفعل بالشباب العاطلين، مما سيفرض مزيداً من الضغوط على نظم الصحة العامة الهشة بالفعل. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الضغوط الاجتماعية في بلدان تفتقر إلى الجاهزية لمواجهة الجائحة، وربما أيضاً إلى انتقال التداعيات عبر حدودها إلى بلدان أخرى، وقد يلجأ الأفراد الذين يحاولون الهروب من الأوضاع الصعبة في بلدانهم إلى بلدان أخرى، ولكن البلدان

الأكثر ثراء، التي تحارب الفيروس بدورها، قد تتضاءل رغبتها في استقبال المهاجرين، مما قد يؤدي إلى تفاقم أزمة اللاجئين.

ثالثاً- ارتفاع مستويات الديون:

دخلت البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية جائحة كورونا وهي تعاني بالفعل من ارتفاع معدلات الدين، وقد زادت الجائحة من خطر ضائقة الديون في بعض هذه البلدان: ففي خضم الانخفاضات الحادة في الإيرادات الحكومية والتدابير المكلفة التي اتخذتها الحكومات لدعم الموازنة، ارتفع حجم الديون الحكومية بمقدار 8 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 62% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يصل هذا المعدل إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي [31].

ومن المتوقع أن يكون لجائحة كورونا تأثيرات كبيرة على الدول التي تخطى معدل الدين الخارجي 100% من الناتج المحلي الإجمالي كفنزويلا ومونتينيجرو موزمبيق ولبنان وزامبيا والسودان والصومال وبوتان التي سوف تعجز عن سداد أقساط واعباء الدين [32].

شكل (١٥) الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩

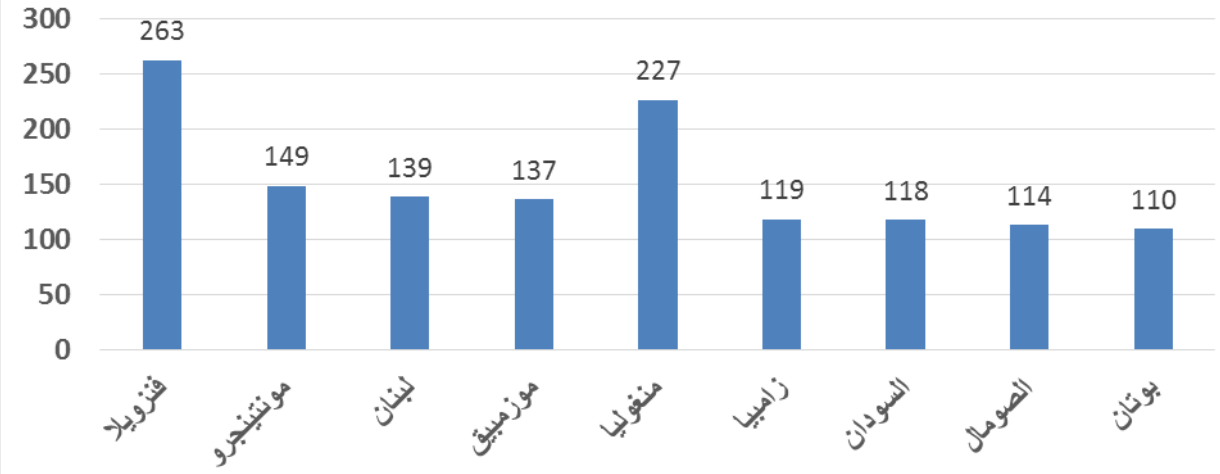

Source: Homi Kharas & Meagan Dooly, COVID-19's legacy of debt and debt service in developing countries, Brooking Institution, December 2020, P.13

الخاتمة:

الاستنتاجات:

1) انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2020 بنسبة (44.2%) من (1540) ترليون دولار عام 2019 إلى نحو 859 مليار دولار عام 2020. وانتهى الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عام 2020 أقل بـ (30%) بالمئة من المستوى المسجل إثر الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009، الامر الذي ستكون له تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

2) انخفاض حجم التحويلات النقدية للدولة النامية عام 2020 إذ وصلت إلى (470) مليار دولار أي بانخفاض بنسبة (-7.3%) وبقيمة (40) مليار دولار، قياساً بعام 2019، إذ كان حجم التحويلات النقدية للعاملين (508) مليار دولار. وهذا يرجع الى فقدان الملايين لفرص عملهم بسبب جائحة كورونا نتيجة للتدابير المتخذة والتي أدت إلى دخول اغلب دول العالم في انكماش اقتصادي غير مسبوق.

3) انخفاض حجم المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية بنسبة (-11.5%) في عام 2020 مقارنة بعام 2019 نتيجة لجائحة كوفيد -19 التي أثرت على اقتصادات الدول المانحة مما اضطرت إلى تخفيض المخصصات المالية التي ترصد للمساعدات في موازنتها لعام 2020.وكان أكبر تخفيض في ألمانيا بنسبة (-63.8%) والمملكة المتحدة بنسبة (-46.5%) والولايات المتحدة بنسبة (32.1%).

4) تتسارع وتيرة انتشار **الفقر المدقع** العالمي بشكل سريع عام 2020 وبشكل لم يسبق له مثيل منذ عام 1998؛ إذ ارتفعت نسبة الفقر العالمي من (8.2%) عام 2019 إلى (8.8%) عام 2020، ومن المتوقع حدوث أكبر زيادة في الفقر المدقع في جنوب أسيا والدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وسوف يؤشر ذلك على الجهود المستهدفة لتخفيض معدل الفقر العالمي الى نحو (6%) بحلول عام 2030 وفق أجندة التنمية المستدامة 2030.

5) ارتفاع معدلات البطالة الى نحو (6.5%) على الصعيد العالمي، نتيجة لخسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم التي قدرت بحوالي (255) مليون وظيفة بدوام كامل مما يمثل انخفاضاً بنسبة (8.8%) في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019، ومن المتوقع أن تستمر معدلات البطالة بالتصاعد مع استمرار جائحة كورونا وما يتبعها من تدابير واغلاقات تؤثر على أسواق العمل.

6) تزايد أعباء الديون الخارجية والدين الداخلي مما يلقي بظلال سلبية على إمكانات التعافي الاقتصادي من الندب الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا على الدول النامية الفقيرة لاسيما بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء.

التوصيات:

- ضرورة تكاتف جهود المجتمع الدولي على تحقيق المزيد من الترابط العالمي والتكامل بعد جائحة كورونا حيث سيعمل ذلك على وصول الرخاء إلى الدول الأكثر فقراً، إذ يُعد ذلك أمراً مهماً لضمان ديمومة الرخاء والازدهار في العالم برمته، وبما يساعد على تحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

- حث المؤسسات المالية والهيئات الدولية المعنية بالتنمية الدولية على تقديم القروض والمساعدات للدول النامية لاسيما البلدان الفقيرة نظراً لضعف الإمكانات المتاحة لها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا التي أضرت كثيرا بالنشاط الاقتصادي المحلي، علاوة على التدفقات المالية الدولية المتمثلة بالتحويلات النقدية للعاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.
- دعم السياسات الحكومية الهادفة لدعم التحولات الخضراء والرقمية في ظل تحول العالم نحو الاقتصاد الرقمي والشمول الاجتماعي والتنمية البشرية مع تعزيز القدرة على تحمل الديون في الدول النامية وذلك في إطار مبادرة التعافي العالمي من تأثيرات ازمة جائحة كورونا.
- العمل على إلغاء مدفوعات الديون للدول الأكثر فقراً لاسيما دول افريقيا جنوب الصحراء لتمكينها من اتخاذ التدابير اللازمة لتحفيز اقتصاداتها وتحقيق التعافي من الندبات الاقتصادية التي تركتها جائحة كورونا والتي أثرت على جهودها لتحقيق غايات التنمية المستدامة 2030 لاسيما المتعلقة بتخفيض الفقر والجوع، والتقليل من التكلفة الهائلة التي سببتها الجائحة على حياة البشر والاستقرار الاجتماعي.
- زيادة حجم الموارد المالية المقدمة للدول الأكثر فقراً وأكثرها هشاشة بشروط ميسرة للغاية أو في شكل منح ومعونات لتمكينها من تطبيق برامجها الخاصة للتعافي الاقتصادي من جائحة كورونا.

المصادر والهوامش

1- للمزيد من التفاصيل حول أثر جائحة كوفيد -19 على النمو الاقتصادي في مناطق العالم المختلفة، أنظر:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook: Managing Divergent Recoveries, April 2021

2- للمزيد من التفاصيل حول خطة الرئيس بايدن لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي، أنظر:

https://www.cnbcarabia.com/news/view/81739/%

3- *International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2021, P131-134.*

4- *International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2021, P136-138*

5-https://arabic.euronews.com/2021/01/25/unctad-estimated-global-foreign-direct-investment-remain-weak-2021

6- احسبت النسبة من الباحثان بالاعتماد على:

United Nations Conference Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report, Various

7- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الأونكتاد"، تقرير الاستثمار العالمي 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة، جنيف، 2020، ص 15

8- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في زمن فيروس كورونا، 6 مايو 2020، ص 4

9- للمزيد من التفاصيل حول أثر جائحة كورونا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة، أنظر:

Source: The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate Report 2000 in the Arab Countries, Kuwait, 2020, P.36

10- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الشراكة العالمية في التنمية: قطر نموذجاً، المعهد الدبلوماسي، الدوحة، 2020، ص 61

11- *World Bank, Migration and Development Brief: Migration and Remittance Unit, 2020*

12- د سعد نور قيوم ورولاند كانغني كبودار، دعم المهاجرين وتحويلاتهم النقدية مع استمرار تفشي جائحة كوفيد-19، مدونة على موقع صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر، 2020

13- Antoinette Sayeh and Ralph Chami, The COVID-19 pandemic threatens to dry up a vital source of income for poor and fragile countries, Finance &Development, Volume (57), Number (2), June 2020, P.19

14- *Michael Todaro & Stephen Smith, Economic Development, 12 Th Edition, Pearson Education Limited, London, 2015, P.750-752*

15- احتسب المعدل من الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD

16- تم احتساب النسب من الباحثان بالاعتماد على:

Development Initiatives, Aid data 2019–2020: Analysis of trends before and during Covid-19, February 2021, P.25

17- للمزيد من التفاصيل حول المساعدات المقدمة من دول الاتحاد الأوروبي لعام 2020، أنظر:

https://www.mobtada.com/details/1038908

18- تم احتساب النسب من الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.Z

19- تم احتساب النسب من الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD

20- *Development Initiatives, Aid data 2019–2020: Analysis of trends before and during Covid-19, February 2021, P.24*

21- https://unctad.org/news/global-foreign-direct-investment-falls-49-first-half-2020

22-https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-impact-of-the-coronavirus-covid-19-crisis-on-development-finance-9de00b3b
23- https://www.devinit.org/resources/coronavirus-and-aid-data-what-latest-dac-data-tells-us
24-https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GHRP-COVID19_July_update_0.pdf
25-https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Cost%20of%20inaction%2010.07.20.pdf
26-United Nations, The Sustainable Development Report 2020, New York, 2020, P.24
27-https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity
28- Ayhan Kose & Akihiko Nishi. COVID-19 could leave lasting economic scars in the poorest countries; it is in everyone's, World Bank, February 2021, P.1
29- International Labor Organization, ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition, Geneva, 2021, P.2
30- International Labor Organization, ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Sixth edition, September 2020, P. 3
31-https://blogs.worldbank.org/ar/voices/jayht-kwrwna-qd-ttrk-athara-aqtsadyt-daymt-fy-ashd-bldan-alalm-fqraan
32- Homi Kharas & Meagan Dooly, COVID-19's legacy of debt and debt service in developing countries, Brooking Institution, December 2020, P.13